مقاييس النقد اللغوي في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي "علي بن عبد العزيز الجرجاني"

الأستاذة : شهيرة بربـــــاري
قسم الآداب و اللغة العربيـــــة
جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر

ملخـــــص:

لقد أولى النقاد العرب القدامى الجانب اللغوي اهتماما كبيرا، واتخذوا منه معيارا نقديا في قراءة الشعر والحكم له أو عليه؛ لأنهم اعتنوا بجانب الصحة والصواب؛ والسبب في ذلك أن النص الشعري لا يمكن أن يوصف بالجمال حتى تتحقق فيه الصحة الكاملة، وهو يعنى في الجانبين معا بأصوات النص ومقاطعه وصيغ كلماته، ومعاني مفرداته، وعلاقاتها في السياق، وتركيب الجملة وأسلوب الأداء، وتناسب العناصر و ملاءمة النص لظروف الاستعمال، وسنتناول في هذه الدراسة المكون اللغوي دراسة النص الشعري بالتركيز على مقاييسه، كما تجلى في بعض تطبيقات "القاضي الجرجاني" في وساطته.

Résumé :

Dans la culture arabe ancienne on donnait à l'aspect linguistique une immense importance . Il se presentait comme une norme de jugement critique pour toute lecture poétique du côté que le texte devait ètre normatif et juste du point de vue phonétique , structure de monèmes, relation contextuelle , syntaxe et style de proposition des éléments dans leurs emploi qualifié de poétique .

تقديـــــم:

كان النقاد منذ القديم، يدركون أن النص الأدبي نسيج لغوي قبل كل شيء، لذلك عملوا على تحليله ودراسته على هذا الأساس من جهات مختلفة ؛ فيقف الناقد على الأسرار اللغوية ليكشف ما يرجع منها إلى المفردات أو التراكيب، والغرض من ذلك هو إنارة مواطن الحسن في التعبير الشعري ليؤدي الغاية منه، وهي الإثارة والمتعة1،وسنحاول فيما يأتي النظر في الجانب اللغوي في قراءة "القاضي الجرجاني" للنصوص الشعرية التي أوردها في الوساطة،والذي ينحصر في المستويات: المعجمي، والصرفي، والنحوي،مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التطبيقات النقدية مبنية على زاوية نظر طرفاها(القديم والمحدث) من جهة، و(الطبع والصنعة) من جهة ثانية، وانفراج هذه الزاوية أو ضيقها مرتبط بالمادة الشعرية بين هذين الطرفين من جهة، وبين شعر "المتنبي" كنص محوري ووسيط بينهما للاعتذار له من جهة أخرى.

1 –**المقياس المعجمي:**أول ما يدرس في اللفظة هو تركيبة بنيتها وترتيب حروفها، وتبعا لذلك يبين الجيد منها وفق ما حوته المعاجم العربية، وفي مقدمتها (لسان العرب)، وقد راعى "القاضي الجرجاني" الاستعمال المعجمي للألفاظ من خلال تتبعه لعيوب اللفظ، وحدود هذا الاستعمال داخل النصوص الشعرية، والتغييرات التي لحقت أبنية الألفاظ، ومواضع استعمالها، ومميزاتها المختلفة، ويمكن تصنيفها كما يأتي:

- استعمال اللفظ في غير موضعه:
  - رأيه في قول "المتنبي":

لَوِ الْفَلَكُ الدَّوَّارَ أَبْغَضْتَ سَعْيَهُ * لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ[2]

فهو يعلق على استعمال لفظة (شيء) في هذا البيت: « وهذا البيت من قلائده، إلا أنك تعلم ما في قوله: (شيء) من الضعف الذي يجتنبه الفحول ولا يرضاه النقاد»[3]، "فالجرجاني" في هذا المثال يرفض مثل هذا الاستعمال للفظة (شيء)، فقد عاب على "أبي الطيب"

موضع اللفظ الذي رأى فيه سوء اختيار، كما رأى فيه تأثيرا سلبيا على المعنى، وإنكاره لاستعمال كلمة(شيء) دون غيرها يعود إلى أن هذه اللفظة غير مناسبة لحمل المعنى المراد من قبل الشاعر، الأمر الذي أحدث عدم انسجام في التركيب، وأدى إلى الحكم عليه بالرداءة، كونها لم تؤد المعنى الدقيق القريب، فحدث تنافر في صلتها بمجاوراتها، ليؤكد "القاضي الجرجاني" بذلك نظرته حول معيار الجزالة، ودور اللفظة في بناء التركيب من خلال حسن التوظيف على أساس المعنى بـ: « أن تقسم الألفاظ على رتب المعاني»[4].

وما نلحظه في هذا المثال هو عيب في الاستخدام الموضعي للفظ، وليس عيبا معجميا خالصا؛ كأن يكون تغييرا في بنية الكلمة وتميزها بالغرابة، أو خروجها عن حدود المعجم، ولكن سوء الاختيار أثر في المعنى وفي شعرية اللغة التي وصفت بالرداءة، حيث عد هذا الاستعمال ضعفا ومجانبة للفحولة.

- ومثل ذلك ما عابه النقاد على "المتنبي" في قوله:

عَوَابِسَ حَلَّى يَابِسُ المَاءِ حُزْمَهَا * فَهُنَّ عَلَى أَوْسَاطِهَا كَالمَنَاطِقِ[5]

يقول "الجرجاني" معلقا على البيت: « قالوا: الماء لا يوصف باليبس، وإنما يقال جمد الماء وجمس السمن، ويبس العود والنبت، ونحو ذلك»[6]؛ هو إنكار لاستعمال لفظة(يابس) في غير موضعها الذي يقتضيه الواقع اللغوي المنطقي في وصف الماء، فقد أساء "المتنبي" الاختيار الذي أفسد المعنى في شعره وترك رداءة في التركيب لعدم انسجام اللفظ وتنافره مع ما وضع له من معنى، لأنه يؤدي معنى اليبس والجفاف لا معنى التجمد للماء، فخرج بهذا الاختيار عن اللغة المعيارية، لكن "القاضي الجرجاني" يدافع عن هذا الاختيار، ويحتج ببعض الأبيات الشعرية كقوله: « قد جاء عن العرب وصف الماء باليبس، قال "بشر" يصف خيلا:

تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ المَاءِ شُهْبًا * مُخَالِطُ دُرَّةٍ فِيهَا غِرَارُ »[7]

لكن الخصم يعقب على ذلك بقوله: « أما يبس الماء فإن العلماء رووا عن العرب أنها تسمي العرق يبس الماء»[8]؛ وقد جاء في شرح "البرقوقي" لبيت "المتنبي" أنه أراد به الكناية عن العرق في قوله:« وأراد بيابس الماء: ما جف من العرق، وعرق الخيل إذا جف

أبيض(...)، يقول: أتتهم الخيل كالحة وقد جف العرق على حزمها فابيض، فصارت الحزم كأنها المناطق المحلاة بالفضة».[9]

لقد حاول "القاضي الجرجاني" من خلال هذا المثال أن يشير إلى أن حدود الاختيار تتعدى الإطار المعجمي إلى مختلف علاقات اللفظ كالترادف والاشتراك، وغيرها من العلاقات التي ترتبط في استعمالاتها بالمعنى ومختلف سياقاته؛ التي تمنح الشاعر شيئا من الحرية في التعامل مع اللغة واستعمالها.

- ومن مسائل المعجم استعمال ألفاظ من غير لغة العرب:

من بين المآخذ اللغوية من ناحية المعجم، التي عرض لها "القاضي الجرجاني"، ما عيب على "المتنبي"في استخدامه لألفاظ غريبة عن لغة العرب، فهي إما أعجمية أو مولدة أو عامية.

من ذلك ما أخذ على "المتنبي" في قوله:

بَيَاضُ وَجْهٍ يُرِيكَ الشَّمْسَ حَالِكَةً * وَدُرُّ لَفْظٍ يُرِيكَ الدُّرَ مُخَشْلَبَا[10]

« قالوا: (مخشلبا) ليس من كلام العرب، فقال أبو الطيب: هي كلمة عربية فصيحة، وقد ذكرها العجاج، ولست أعرفها في شعر العجاج ولا أحفظها محكية عن العرب، غير أني أرى استعمالها وأمثالها غير محفوظ، لأني أجد العرب تستعمل الكثير من ألفاظ العجم إذا احتاجت إليه لإقامة الوزن وإتمام القافية، وقد تتجاوز ذلك إلى استعماله مع الاستغناء عنه»[11]؛ يشير "القاضي الجرجاني" في خطابه إلى أن استعمال الشعراء ما ليس في معاجمهم العربية من ألفاظ الأعاجم يعد عيبا، لأنه انحراف عن اللغة المعيارية.

كما طعن "الجرجاني" في رأي "المتنبي" الذي أكد بأنها لفظة عربية فصيحة واحتج بذكرها عند "العجاج"، وهذا ما لم يتفق فيه "القاضي الجرجاني" معه، إذ أضاف أن مثل هذا الاستعمال موجود في كلام العرب، فمن الشعراء من لجأ إلى الألفاظ الأعجمية واستعارها في أشعاره لأغراض فنية، لكنها تبقى من سوء الاختيار، لأنها خروج عن اللغة، و"القاضي الجرجاني" بدوره يرى أن هذا التوظيف لأغراض فنية، هي إقامة الوزن وإتمام القافية، أين يدخل ضمن الضرورة الشعرية.

وبالعودة إلى البيت الشعري نجد أن الشراح فسروا كلمة(مخشلب): بالخزف أو بقطع الزجاج المتكسر، وأغلب الظن أنهم استقوا هذا المعنى من مقتضى المقابلة بين 'الدر' و'المخشلب'، ولم يستقوه من المظان اللغوية الموثوق بها[12]، لأنه لا وجود لها في اللغة العربية ضمن ما حوته المعاجم(كلسان العرب)* ، كما أن "المتنبي" استدل على وجودها في اللغة العربية بما ورد عند "العجاج"، لكن ذلك لا يدل على وجود مصدر صحيح لها في اللغة،وقد ورد في شرح "البرقوقي" أن: « المخشلب: خرز أبيض يشبه الدر، والعرب تسميه الخضض، أما المخشلب فهي كلمة نبطية»[13].

أما "القاضي الجرجاني" فيقدم شرحا مغايرا لما ورد في البيت لهذا اللفظ يقول:« المخشلب: من حجر البحر، وليس درا»[14]؛ فهو لم يكتف بإنكار استعمال اللفظ الأعجمي، بل رأى أنه غير مناسب لسياق المعنى، ما تسبب في فساده ورداءته.

لكن الغريب في هذا المثال أن "القاضي الجرجاني" لم يعتذر "للمتنبي" في هذا الاستعمال على الرغم من وجود مثله عند شاعر سابق "العجاج"، وقد كان في أمثلة أخرى يتخذ من ذلك حجة أولية وهي السماع، وهذا الأمر يؤكد على عدالة الناقد وإنصافه للنص الشعري قبل الشاعر،غير أن هذا الرأي لا ينكر على الشاعر مثل هذا الاستخدام؛ لأنه يتعلق بلغة الشعر وجمالها، و الضرورة الشعرية التي تقضي بإتمام الوزن والقافية: « فليس بمحظور على الشاعر الاقتداء بهم في أمثال ذلك إذا احتاج إليه»[15]، ولكنه ينكر التجاوز في ذلك، وهو ما اتسم به الشعر عند المحدثين ما جعل لغتهم تمتاز بالانحراف عن الأصل وإن كان مطلبا فنيا وجماليا، ويظهر ذلك في قوله: « فأما المحدثون فقد اتسعوا فيه حتى جاوزوا الحد لما احتاجوا إلى الإفهام، وكانت تلك الألفاظ أغلب على أهل زمانهم، وأقرب من أفهام من يقصدون إفهامهم، وقد أفرط 'أبو نواس' حتى استعمل زنمردة، وبازبندة، وباريكنده، وغير ذلك»[16].

إن "القاضي الجرجاني" لا ينكر على الشاعر استعمال الألفاظ الأعجمية، بل يرى فيه ضرورة متى دعت حاجة الشاعر إليه، لكنه يراه صفة غالبة على المحدثين الذين اتسعوا في هذا الاستعمال وجاوزوا الحدّ، ويعلل ذلك بأنها أقرب إلى أهل زمانهم وجزء من

مظاهر التطور الحضاري الذي مسّ اللغة، وهذا ما أنكره الخصوم على "المتنبي"، ورآه "الجرجاني" أمرا كثير الورود عند الشعراء، وهي لا تعبر عن ضيق اللغة المعيارية بقدر ما تدل على خصوصية اللغة الشعرية في خطوة لإثرائها وفق ما دعت إليه حاجة الشاعر للإفهام من حيث هي أداة توصيل، وتحت مفهوم الفنية والضرورة من حيث هي حاجة في بناء الشعر، ومطلب فني جمالي، لكنه يشترط في ذلك الاستعمال الألفة والسماع عن العرب، حتى لا يعد من التعقيد والانحراف عن لغتهم كما هو الأمر عند "أبي نواس"، يقول: « فإن كانت اللفظة مسموعة عن العرب على ما حكاه أبو الطيب، فقد زالت الكلفة، وإن لم تكن محفوظة فما رويناه من أمثالها عن العرب والمحدثين يعتذر عنه ويقوم بحجته»[17]؛ فقد أورد أمثلة عن استخدام ألفاظ أعجمية من غير شعر "المتنبي": « كقول الشاعر:

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسُ حِمْيَرَ وَالأَعْـ * ـرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّهُمْ نَزَلاَ

أراد الدشت**، وهو فارسي وأسماؤه عند العرب كثيرة، فلم يمنعهم ذلك من الارتفاق به»[18]، والحجة في ذلك إتمام الوزن والقافية.

ونخلص من ذلك إلى أن النظرة النقدية "للقاضي الجرجاني"اتسمت بالموضوعية في العرض والمناقشة؛ فهو لم ينف أن يكون استعمال "المتنبي" لكلمة(مخشلب)عيبا، بل أضاف إلى ذلك نقده للمعنى الذي وردت فيه، وفي الوقت نفسه رد على الخصوم؛ فهذا المأخذ لا يخص شعر "المتنبي" وحده، بل هو ميزة لأهل زمانه من الشعراء، وقبلهم صفة لبعض استعمالات الشعراء الأوائل، لأنه أدرجها في إطار الضرورات والأغراض الفنية من جهة، والاتساع في اللغة والاختيار من جهة ثانية، ولخصوصية اللغة الشعرية من جهة ثالثة، وفق ما حدده من معايير الألفة والسماع، والأخذ بأوزان العرب في الكلام ودخول ألفاظ الأعاجم في لغتهم تبعا لذلك،كما لا تفوتنا الإشارة إلى مثل ذلك في بعض ألفاظ القرآن الكريم

(كالقسطاس، سرادق، إستبرق....وغيرها من الألفاظ)، وقد دخلت هذه الألفاظ إلى النص القرآني الكريم، معربة، خاضعة لنظام النحو العربي الذي انتظمت قوانينه وفق هذه النصوص.

ونجد مثل هذا الرأي في استخدام الألفاظ المولدة والعامية، ونقف عند رأي "القاضي الجرجاني" في بيت "أبي تمام" حين يقول:

رَقَّتْ حَوَاشِي الدَّهْرِ فَهِيَ تَمَرْمَرُ * وَغَدَا الثَّرَى فِي حَلْيِهِ يَتَكَسَّرُ[19]

وقد أدرج "القاضي الجرجاني" هذا المثال ضمن ما استحسنه من شعر "أبي تمام"، إلا أنه عاب عليه استخدام لفظة(يتكسر) وهي مولدة؛ والمولد لفظ عربي لكنه في حالة مضافة إلى رصيد المعاجم[20]، فرض وجوده التطور اللغوي، وفق مرجعية التطور الزمني، الذي فرض هو الآخر استعمالات وتخريجات جديدة لألفاظ لم تكن متداولة عند القدماء.

يقول "الجرجاني" عن بيت "أبي تمام": «على أن لفظة (يتكسر) حضرية مولدة»[21]، ومعيار النقد في ذلك أيضا هو الألفة والسماع، فكل المفردات التي لم تسمع عن عرب الجاهلية والقرنين الأول والثاني تعد مولدة، لأنها تسربت إلى اللغة في العهد الأخير، وهذا يدل على إثراء اللغة وتطويرها من الداخل، ولذلك ينبغي أن يعد هذا الجانب من أهم ما يخدم اللغة المعيارية الشعرية[22]، وبالمقابل فقد رفع الاستعمال عن عديد الألفاظ المنسوبة إلى الأوائل وأصبحت غريبة عند المحدثين؛ فكانت العودة إليها وتوظيفها من العيوب التي لحقت المحدثين في أشعارهم، ووسمتها بالتعقيد والغرابة، مثلما عاب "الجرجاني" على "أبي تمام" في كثير من أشعاره، وعدها من رديء قوله بسبب سوء اختياره للألفاظ، التي أدت إلى فساد المعنى وتعقيد الكلام، والشواهد على ذلك كثيرة في الوساطة خلاصتها أن الطابع الحضري ينكر على الشاعر العودة إلى لغة الأوائل وتوظيف ألفاظهم كأصل ومرجع، فمثل هذا الاستعمال يتسم بالتعقيد فكان تكلفا وخلطا بين طابعين، لأنه زاوج بين مذهبين في الشعر فلم يبن له طابع وذوق، ولم يعكس تفرده بالأصالة أو الحضارة، التي تنعكس على لغة الشعر.

لقد تميز خطاب "القاضي الجرجاني" بوعي نقدي فحواه الإحساس بالخصوصية والتفرد الذي تميزت به لغة الشعر عن غيرها، وما تخلقه لنفسها من فسحة واتساع في الاستخدام والاختيار، وهذه الخصوصية وهذا الاتساع مرتبطان بالبيئة وتطور العصر وشخصية المبدع وخصوصية طبعه؛ما منح اللغة الشعرية شقا من التحرر من قيود المعجم اللغوي، لكنه يبقى محدودا، متنافيا مع الانحراف والخروج السلبي عن اللغة المعيارية، ومع ذلك

يحدد علاقته بها؛ كالاتساع في الاختيار باستعمال ألفاظ ليست من لغة العرب أو من خلال الترادف أو الاشتراك اللفظي...،وهذا الاختيار خاضع لمقاييس تؤطر اللغة الشعرية كعلاقتها بالطبع، والاستعمال والسماع وسياق التجربة، كل ذلك وفق ما تمنحه هذه الحرية للشاعر في تطويع لغته ومنحها خصوصية ترتقي بها عن بقية أنماط الكلام، لأنها تعتمد الرؤية الجمالية والسمة الفنية.

*2- **المقياس الصـــرفي:*** النقد اللغوي حين يعنى ببناء الكلمة، فإنه ينقدها من الجهة الصرفية، كما يعالجها من جهة الأصوات، وذلك لتغير المعاني تغيرا فرعيا تبعا لتغير الأبنية وما يتبعها من أصوات[23]،كما أن كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى،ونجد إشارة عند "ابن وهب" في هذا المجال يحدثنا فيها عن الزيادة التي تلحق معنى الفعل بسبب زيادة في بنائه، يقول: «لكل زيادة من هذه الزيادات معنى تحدثه...»[24]، وكذلك يعد العدول عن معتاد حال اللفظ وصورته إلى حال أخرى مما يؤدي إلى تغيير المعنى إلى المبالغة مثلا، قال "ابن جني": «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتدى حاله، وذلك فُعال في معنى فعيل، نحو طوال فهو أبلغ من طويل(...)، فلما كانت فعيل هي الباب المطرد، وأريدت المبالغة عدلت إلى فعال، فضارعت فعال بذلك فعّالا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، فأما فعّال فبالزيادة وأما فُعال فبالانحراف به عن فعيل»[25]، وتبعا لكثرة الصيغ وتعدد معاني الألفاظ على حسب هذه الكثرة والتعدد، وجد الشاعر نفسه أمام معجم مفتوح من الاختيارات اللفظية، التي يعد مبناها وما يطرأ عليه من تغيرات محكا فاصلا فيما تؤديه من معان تكسبها جودة أو رداءة.

وللسبب نفسه اهتم النقاد بالجانب الصرفي وأبنية المفردات، ووضعوا لذلك معايير وحدودا وفق ما جاء به علماء اللغة، وألزموا الشعراء بعدم الخروج عنها، فتتبعوا بالدراسة والنقد ما وقع فيه الشعراء من أخطاء وعيوب من جهة البنية الصرفية للفظ، ودونوا مآخذهم على أساسها، فأسقطوا شعرا، وطعنوا في آخر، وأساءوا إلى آخر خاصة المحدثين منهم.

وكان شعر "المتنبي" ميدانا لمثل هذه المآخذ، التي ناقشها "القاضي الجرجاني" في وساطته، محاولا تقديم نظرة شاملة؛ حيث نقل وعرض آراءه وآراء الخصوم، وقد تعددت الجوانب

الصرفية التي طبقت على ما عرض من أبيات شعرية، منها الاشتقاق والجمع وغيرها من النواحي الصرفية.

- ومما روى "القاضي الجرجاني"، ما عابه النقاد على "المتنبي" إنكارهم عليه ما ورد في شعره من أخطاء في الصيغة المصدرية، ومن أمثلة ذلك قوله:

لَيْسَ التَّعَلُّلُ بِالآمَالِ مِن أَرَبِي * وَلاَ القُنُوعُ بِضَنْكِ العَيْشِ مِنْ شِيَمِي[26]

« قالوا: القنوع خطأ وإنما هي القناعة، فأما القنوع فالمسألة، يقال: قنع يقنع قناعة؛ إذا رضي، وقنع يقنع قنوعا؛ إذا سأل، والفاعل فيهما قانع»[27]؛ حيث أحدث هذا الاستعمال الخاطئ تغييرا في المعنى، حين خرج عن معنى الرضا إلى دلالة السؤال، فالمصدر من قنع هو القناعة إن أراد التعبير عن الرضا، ولكن المحتج طعن في نسبة هذا الاستعمال "لأبي الطيب" لأن الرواية المسموعة لهذا البيت هي: *وَلاَ القَنَاعَةُ بِالإِقْلاَلِ مِنْ شِيَمِي*

وهذا ما ورد في الديوان الذي بين أيدينا.

أما "القاضي الجرجاني" فيقف بين الخصمين متوسطا بين الرأيين، بقوله: « وقد سمعت الرواة الشاميين يذكرون أنه أنشدهم قديماً القنوع ثم غيّر الإنشاد، ورجع إلى القناعة، ثم إن القنوع بمعنى القناعة محكية عن العرب، وإن لم تكن مشهورة، وقد ذكرها أهل اللغة،وحكوا عن أوس بن الحارث الطائي أنه أوصى ابنه، فقال في بعض وصيته: خيرالغنى القنوع، وشر الفقر الخضوع، ولا يحتمل معنى القنوع هنا في هذا الكلام إلا الرضا والقناعة»[28]؛ فهو في هذا النص يفند رواية بيت "المتنبي" بلفظ 'القنوع'، ويدلل على ذلك برأي الشاميين؛ كما أنه غيّر التركيب اللفظي بتغيير المصدر حتى يستقيم له الوزن، فلا يجوز نقده ومؤاخذته فيما غيّره.

كما أن " الجرجاني" رأى في استعمال كلمة 'قنوع' استعمالا صحيحا لأنها تحمل معنى الرضا، بمرجعية السماع؛ فهي محكية عن العرب كما جاء في وصية "أوس بن الحارث الطائي" لابنه.

وبالعودة إلى النص المعجمي نجد " ابن منظور" مثلا يصادق على ذلك، فيورد اللفظ بالمعنيين يقول: « والقُنُوعُ: السُّؤَالُ وَالتَّذَلُّل لِلْمَسْأَلَة، وَقَنَعَ –بالفتح-، يَقْنَعُ قُنُوعًا: ذَلَّ السُّؤَال، وقيل: سَأَلَ (...) قال ابن السكيت: وَمِنَ العَرَب مَنْ يُجِيزُ القُنُوعَ بِمعنى القَنَاعَة،

وَكَلاَمُ العَرَب الجَيّد هُوَ الأَوَّل (...) وَقَدْ اسْتُعْمِلَ القُنُوعُ فِي الرِّضَا، وَهِيَ قَلِيلَة حَكَاهَا ابن جني، وأنشد:

أَتَرْضَى بِهَذَا مِنْكُمُ لَيْسَ غَيْرَه * وَيُقْنِعُنَا مَا لَيْسَ فِيهِ قُنُوعُ »[29]

وفي القاموس المحيط يورد "الفيروزآبادي" في مادة (قنع) قوله: « القُنُوعُ بالضم: السُّؤَالُ وَالتَّذَلُّل، وَالرِّضَى بِالقِسْمِ، ضِدّ، والفعل كَمَنَعَ، ومن دعائهم: نَسْأَلُ اللهَ القَنَاعَةَ وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ القُنُوعِ، وفي المثل: " خَيْرُ الغِنَى القُنُوعُ، وَشَرُّ الفَقْرِ الخُضُوعُ "»[30]؛ وهذه دلائل لغوية تفي بالاحتجاج عن استعمال "المتنبي" الصحيح لهذه الصيغة، فكلا الوجهين صحيح بعرضهما على مصدري القياس والسماع.

هكذا يتضح مما سبق أن المصدر'قنوع' بمعنى السؤال والتذلل هو الأكثر شيوعاً،وروده بمعنى الرضا قليل ، « ولكن ذلك لا يجعلنا نخطئ استعمالاتها في ذلك المعنى ففرق بين الخطأ والقليل »[31]؛ هذا القليل الذي عده "ابن السكيت" جيدا،وعلى هذا لا يكون "المتنبي" مخطئا إذا استعمل القنوع بمعنى الرضا، في قوله على رواية الخصم بقوله:

*** وَلاَ القُنُوعُ بِضَنْكِ العَيْشِ مِنْ شِيَمِي *.**

أو المحتج بقوله: * وَلاَ القَنَاعَةُ بِالإِقْلاَلِ مِنْ شِيَمِي *.

لأنه استعمل المصدرين: 'القنوع' و'القناعة' في المعنى الذي أراده وهو 'الرضا'.

- ومن ذلك ما أخذه "القاضي الجرجاني" على "أبي نواس" في قوله :

وَإِذَا نَزَعْتَ إِلَى الغِوَايَةِ فَلْيَكُنْ * للهِ ذَاكَ النَّزْعُ لاَ لِلنَّاسِ

علق عليه قائلا: « وإنما هو نزع عن الشيء نزوعا »[32]؛ وقد أورد "الجرجاني هذا البيت ضمن ما عدّه لحنا وغلطا في شعر "أبي نواس"؛ وفي هذا المثال عاب عليه الخطأ في صيغة الجمع 'النزع'؛ التي تدل على أخذ الشيء من مكانه،أما 'النزوع'، فيدل على الاشتياق إلى أمر ما، لأنه أفسد المعنى وخرج عن مواضع اللغة.

وعدّ ذلك من الضعف الذي لا تبيحه حتى ضرورة الشعر ولا إقامة الوزن، لأن في هذا الاستعمال لحنًا ، وعيبًا أفسد المعنى: « وإن كان باب التأويل يتسع، ومذاهب

الاحتيال في النحو لا تضيق»[33]؛ لأن هذا الاستعمال مخالف للسماع والقياس في اشتقاقه على غير ما وضع له من معنى.

وفي الأصل المعجمي يحتمل المصدر هذه المعاني: فقد ورد في القاموس المحيط: « نَزَعَهُ مِنْ مَكَانِهِ يَنْزِعُهُ: قَلَعَهُ، كَانْتَزَعَهُ، وَيَده: أَخْرَجَهَا مِنْ جَيْبِهِ،(...) وَنُزُوعًا بالضم: اشْتَاقَ(...) وَعن الأمور نُزُوعًا: انْتَهَى عَنْهَا »[34]، وجاء في لسان العرب في مادة 'نزع': « نَزَعَ الشَّيْءَ يَنْزِعُهُ نَزْعًا (...)، وَنَزَعَ: حَوّلَ الشيء عَن مَوْضِعِه (...)، وَنَزَعَ الإِنْسَانُ إِلَى أَهْلِه والبَعِيرُ إِلَى وَطَنِه يَنْزِعُ نِزَاعًا ونُزُوعا: حَنَّ وَاشْتَاقَ، وهُوَ نُزُوع».[35]

ونظرا لذلك يختلف المعنى ويتغير من صيغة إلى أخرى، وإن كان الأصل الاشتقاقي واحدا و هو'الفعل نزع'، ولا بد من مراعاة ذلك، باعتماد السماع والقياس حتى يستقيم الكلام، وتنسجم المعاني مع ما وضع لها من ألفاظ، وهذا ما لم يراعه "أبو نواس" فوقع في الغلط واللحن، وإن كان يبدو أنه اضطر لاستعمال هذا المصدر على تلك الصيغة، حتى يستقيم له الوزن؛ فقد خرج عن حدود الاستقامة بمخالفته لمصادر أخذ اللغة، فكان عرضة للنقد والمؤاخذة كما ورد عند "الجرجاني".

- ومما ورد في الوساطة من المسائل الصرفية، التغيير في بنية الكلمة عن طريق الحذف أو الزيادة، وهذه بعض الأمثلة في ذلك، عاب بعض النقاد على "المتنبي" قوله:

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ * وَأَرْحَامُ مَالٍ لاَ تَنِي تَتَقَطَّعُ[36]

«فأنكروا تشديد النون من (لدنّ)، وإنما هو لُدن، ولَدْن، وأما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب»[37]؛ فالأصل في كلمة 'لدن' التخفيف، لقوله تعالى:﴿**قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا** ۝﴾[38]، وقوله تعالى:﴿**الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ** ۝﴾[39]، أما في النص المعجمي؛ فقد وردت في لسان العرب في مادة 'لدن': « اللَّدُنُ: اللين من كل شيء(...)، ولَدُنْ ولُدُنٌ ولَدْنٌ ولَدِنٌ، ولَدُ محذوفة منها، ولَدَى محولة، كله: ظرف زماني ومكاني معناه عند»[40]، فلم ترد بالنون المشددة إلا ما نجده في قولهم: « اللُّدُنَّةُ،كدُجُنَّة وتفتح اللام:

الحاجة»[41]، وهذا ما لم يرد معناه في الاستعمال الذي ورد في بيت "المتنبي"، وتشديد الحرف زيادة في مبناه تؤدي إلى تغيير في المعنى، أما لفظة 'لدنّ' أفسدت المعنى لأنها غير معروفة في كلام العرب، فخرج الشاعر في لغته عن مصادر العرب من السماع والقياس.

وما يدل على خطأ "المتنبي" أنه غيّر هذا اللفظ إلى 'بابه' لما خوطب في ذلك[42]، وهذا التغيير يوحي بأنه كان يطلب إتمام القافية واستقامة الوزن، ولكن البيت الشعري ورد في الديوان على أصله، كما أنه احتج على ذلك بقوله: «قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه، ولكن للاتساع فيه، واتفاق أهله عليه،فيحذفون ويزيدون.وروى أبياتا منها: قول لبيد:

*** دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَان ***

يريد المنازل، ومما زاد فيه قول شبيب بن ثعلبة:

وَلَسْبَةُ الحُزُقُوصِ بِالقَفَنّ * وَدُمَّل فِي الاست مستقرنّ
أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الوُشْحُنّ * فَذَاكَ مِنْ ذَاكَ إِلَى السنن
*** قطنة مِنْ أَجْوَدِ القُطن ***

فزاد هذه النونات، (...) والتشديد في لدن أحسن من هذا كله؛ لأن النون ساكنة مع هاء، والنون تتبين عند حروف الحلق؛ لتباعدها منها، فزاد في تبينها فاجتلب التشديد، وهذه زيادة نون، وقد قال بعض العرب:

**** مُذْ لَدْ شَبُولاً فَإِلَى إِثْلاَئِهَا ****، فحذف النون من لدن »[43].

يقف "القاضي الجرجاني" في هذا النص على ما يقع فيه الشعراء من أغاليط على مستوى بنية اللفظ ، بتغييرها زيادة أو حذفا من أصل مبناها، ومما أخذ على "المتنبي" في ذلك زيادته في لفظة 'لدن' بتضعيف النون، التي عدها الخصوم زيادة تسيء للمعنى أكثر مما تؤكده أو تزيد عليه أو تغيره؛ لأنها كلمة غريبة عن لغة العرب، لم ترد في كلامهم سماعا وقياسا.

وفي محاولة من "القاضي الجرجاني" للتوسط بين "المتنبي" وخصومه، أورد احتجاج "أبي الطيب" عن نفسه وردود الخصوم عليه، في خطاب حواري بين الشاعر والنقاد حول هذا

الاستعمال، نخلص منه إلى أن "المتنبي" دافع عن اختياره تبعا لوعيه بخصوصية اللغة الشعرية، وتميزها بالاتساع في الاستعمال بفتح باب الضرورة، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى استقامة الوزن وإتمامه، كما تمنح الشاعر مساحة من الحرية في الاستعمال اللفظي مراعاة للمعنى أو الفنية في لغة الشعر، فقد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره للاتساع فيه – بتعبير "المتنبي"-، هذا الشاعر الذي اتخذ من تعبيره قاعدة تجعل تشديده لنون 'لدن' أخف من بعض الاستعمالات التي رأى فيها مبالغة في الاتساع عند بعض الشعراء، أدت إلى إفساد المعاني وثقل التراكيب وتعقيدها إن كان بالزيادة أو الحذف؛ يظهر ذلك فيما قدم من أمثلة : في الحذف كقول "لبيد"، الذي حذف اللام من 'منازل'، فأفسد المعنى.

وفي الزيادة كقول "شبيب بن ثعلبة" ، الذي اتسم بالتعقيد والثقل؛ فقد أكثر وبالغ في زيادة النون في عدد من الألفاظ المتتابعة (القفنّ، مستقرنّ، الوشحنّ، قطنّة)، فعقد الكلام ونفر الأسماع، فإن كان ذلك لإتمام وزن وقافية، فلفظ 'قطنّة' ليس في موضع قافية، ولا هو حرف روي[44]، ورأى "المتنبي" في قوله حسنا وأفضلية على ما جاء به هؤلاء الشعراء.

وهذا ما أيده بعض المحتجين له، يقول:« قد بينا لرجل العلة في حسن هذه الزيادة، وذكر أن النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة،ومن حقها أن تتبين عند حروف الحلق حسن تشديدها لتظهر ظهوراً شافياً، فهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها، ويؤكد ذلك أن النون أقرب الحروف إلى حروف العلة: الياء والواو، وأكثرها شبها بها، ومناسبة لهما؛ لأنها تدغم فيهما، وتزاد حيث يزادان (...) وحروف العلة أكثر الحروف احتمالاً، وأوسعها متصرفاً؛ ولذلك يحمل عليها في الحذف، ويتجوز فيها بالزيادة »[45]؛ إن هذا الرأي يؤيد "المتنبي" في استعماله بعلة صوتية؛ حيث تكون النون الساكنة خفيفة خاصة عند التقائها بصوت حلقي كالهاء في هذا المثال، فكان من حقها أن تظهر وتبين والسبيل في ذلك هو تشديدها، وعلة تركيبية؛ هي قربها من حروف العلة ومناسبتها لها، ما يخولها الاتصاف بصفاتها في الاحتمال والتصرف؛ فجازت فيها الزيادة كما جازت في هذه

الحروف لإتمام الوزن، كجواز زيادة الياء في قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفيَ الدراهم تنقاد الصياريف

فقد أجازوا زيادة الياء في 'صياريف' وهي 'صيارف' للإشباع[46]

وعلى مثل ذلك أجازوا حمل الهاء على الياء و الألف في التقائها بالنون، في لفظ 'لدنّه' الذي جرى مجرى 'لدنّي' و'لدنّا' في زيادة النون؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَـٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا** ﴿٧٦﴾﴾[47]؛ على أن نون 'لدني' و'لدنا' مدغمة مع نون الوقاية التي تخص المتكلم، ولا يجوز ذلك مع الهاء، فلم يرد مثل هذا الاستعمال بهذه العلل عن العرب، ويؤكد ذلك ما حملته المادة المعجمية كما سبقت الإشارة.

كما أنه لا يجوز أن ننسب مثل هذا الاستعمال إلى "المتنبي" بوصفه تفردا واختراعا، فقد يكون غير متصل بما تنازعه من ضرورات الشعر، فترخص به وسوغه لنفسه واحتج به لشعره، فأما الألفاظ التي يزعم للشعراء التفرد بها؛ فإنها موجودة عن أئمة اللغة، وعمن ينتهي السند إليهم، ويعتمد في اللسان عليهم؛ فإذا سمعنا من العربي الفصيح – الذي يعتدّ حجة -، كلمة اتبعناه فيها، ثم إن لم تبلغنا عن غيره، ولم نسمع بها إلا في كلامه، لم نزعم أنه اخترعها.[48]

لذلك رأى الخصم أن: « هذا الرجل قد خلط في احتجاجه، وجمع بين أمور مختلفة،ودلنا على بعده عن تحصيل المعاني، وذهابه عن مقاييس النحو، وأجرى كلامه إلى غاية توجب قلب اللغة، ونقض مباني العربية؛ لأنه جعل الشعراء بزعمه أمراء الكلام، وأباح لهم التصرف على غير ضرورة، وهذه القضية إن سيقت على اطراد قياسها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء، وأن يتناول ما أراد عن قرب، (...)؛ لأن ذلك لو ساغ واستمر لانقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق، وهم إلى الحذف فيه أميل،وبالتخفيف أولع،(...)، وهذا باب يتسع فيه القول، وتتشعب فيه الوجوه »[49]؛ يبدو أن خصم "المتنبي" متحامل عليه في هذا الاستعمال، حيث يؤكد عدم صحته، لأسباب عاد بعضها

لمقاييس نحوية، وأخرى لما ورد عند العرب، واتهمه بالتقصير والخلط في أمور اللغة النحوية والصرفية، وما عضد مذهبه هذا أن "أبا الطيب" ليس واثقا تماما بقوة ما احتج به من كلام وما ذكره من شواهد شعرية، بدليل أن "المتنبي" لما خوطب في ذلك جعل مكان (لدنه) ببابه.

وخلاصة القول: إن "القاضي الجرجاني" في تطبيقاته النقدية حول القضايا اللغوية من جهة البنية الصرفية لألفاظ الشعر، قد وقف عند ما تتميز به اللغة الشعرية من خصوصية في الاستعمال، مرجعياتها مصادر أخذ اللغة من سماع وقياس، إضافة إلى الضرورات الشعرية واتساع اللغة، وما تمنحه للشاعر دون غيره من حرية في الاستعمال، وإن كان خروجا أو انحرافا عن القاعدة فيعود ذلك إلى مطالب جمالية، لكن ذلك لا ينفي وجوب إدراك أن الصواب اللغوي يضفي على التعبير قيمة جمالية لعلها أسمى قيمة ينبغي أن يتحلى بها النص الأدبي الرفيع، هذا وقد تميز "الجرجاني" في خطابه بشمولية النظر في قضايا الصرف وأبنية الألفاظ، فقد وقف متوسطا بين اللغوي والشاعر، وبين الخصوم والمحتجين، وبين هؤلاء والمتلقي.

3- **المقياس النحوي:** درس علماء العربية منذ نحو ثلاثة عشر قرنا أو تزيد نظم الأداء اللغوي في أطرها المتعددة: الصوت، والكلمة، والجملة، والدراسة النحوية في أساسها معيارية؛ أي إن الهدف منها هو بيان الصواب في الاستعمال، فالصحة اللغوية هي غاية الدراسة النحوية دون أن يكون لها التزام ببيان الأنماط المتفاوتة في الجودة، مع اتفاقها في الصحة،[50] وترك ذلك لغيرها من العلوم والدراسات كالبلاغة والنقد، الذي جمع بينهما هذا المقياس في دراسته للأداء اللغوي وبلاغته في النصوص الإبداعية خاصة الشعرية منها، فهو يبحث في الشكل من خلال الألفاظ والتراكيب اللغوية وفقا للمعيار اللغوي من نحو وصرف، والأبعاد الجمالية للشكل في معانيه وأفكاره وفقا للمعيار الجمالي الذي تبحث في حدوده البلاغة بعلومها الثلاثة، وعلم العروض كإطار يعضد هذا البعد ويعمقه.

وقد اتخذ "القاضي الجرجاني" من تتبع المآخذ النحوية طريقة وآلية في ممارسته، بنى على أساسها خطابه النقدي، في جملة من الآراء حددت ما للشعر وما عليه بتحكيم عنصري

الجودة والرداءة، بالتوافق مع قواعد اللغة النحوية في الأولى، والخروج عنها في الثانية، وتبعا لذلك توسيع النظر والتطبيق على الشعر القديم والمحدث بهدف المقارنة والاحتجاج، والرد على الخصوم من جهة، ولإثبات علاقة اللغة الشعرية بقواعد النحو في الجانب الجمالي من ناحية ثانية، فكيف كان هذا التطبيق وهذه الممارسة؟

بداية نقف عند حدود نص أورده "الجرجاني" تحت مسمى 'أغاليط الشعراء'؛ يبين فيه موقفه مما ورد عند شعراء المذهب القديم من سمات للأداء اللغوي من الجانب النحوي، وقد أخضعها لمعيار الصواب والخطأ، متتبعا العيوب والأغاليط، يقول: « ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه أو إعرابه»[51]؛ ليؤكد في هذا النص أن الذين يعيبون على "المتنبي" والمحدثين وقوعهم في أخطاء أخرجتهم عن دائرة اللغة المعيارية لفظا ومعنى وإعرابا، أو نظما وترتيبا وتقسيما، واتخذوا من شعر القدماء حول هذه المآخذ نموذجا ومثالا، فإن شعرهم بالمثل لا يخلو من مثل هذه الأخطاء والانحرافات عن الاستعمال اللغوي كما أطّره اللغويون، وأصحاب الاختصاص.

وقد اهتم "القاضي الجرجاني" بهذه الأخطاء عند الشعراء القدماء والمحدثين على السواء قبل أن يعرض آراء ضمت دفاعه عن "المتنبي" والرد على خصومه.

واستعراض هذه الآراء يبين طريقته في تحكيم المعيار النحوي، أكان يخالف ما عاب به النحويون الذين يتحلون المعاذير لنصرة القديم، تلك المعاذير التي يشهد لها القلب لا العقل بأن المحرك لها والباعث عليها إعظام المتقدم والكلف بما ألفته النفس: «فلولا أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة، والأعلام والحجة، لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية، لكنّ هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظّنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام»[52]؛ فقد كانوا يحكمون الإطار المرجعي الذي طابت له نفوسهم؛ ولذلك فهم لا يستسيغون إلا ما وافق ذلك الإطار[53]، ولكن علينا ألا نتجاهل هنا أن النصوص الشعرية القديمة كانت دستور العرب، وحاملة أيامهم وأخبارهم؛ فالشعر الجاهلي

ديوان العرب، وبالتالي كان بالنسبة لهم مصدرا لمختلف المعارف بما فيها تلك المتصلة باللغة، فلطالما كانت تلك الأشعار منبعا للاستشهاد النحوي والبلاغي...، فاكتسبت سمة الأصالة والمرجعية، ومن غير الهيّن الطعن في لغتها، فالشعر كما كان عند القدماء هو حامل لغتهم ولسان حالهم في الحرب والسلم، في الخير والشر، في الحل و الترحال؛ لذا عدت لغته صافية النبع سليمة الطبع.

وأول ما وقف عنده "القاضي الجرجاني" في نقده النحوي للنصوص القديمة هو مناقشة اللفظة المفردة من الناحية الإعرابية، التي لها دور في إبانة المعنى، عن طريق الحركات التي تلحق آخرها، وما يحدث عليها من تغييرات حسب موقعها في الجملة، وكان ارتباط الإعراب بالمعنى سببا في تضييق النقاد من النحويين لزاوية الحرية في استعمال اللغة على الشعراء؛ حيث درسوا شعر هؤلاء الشعراء وتتبعوا هفواتهم وأخطاءهم اللغوية.

- ومما ورد في الوساطة، رأي "القاضي الجرجاني" في قول "امرئ القيس":

« أَيَا رَاكِبًا بَلِّغْ إِخْوَانَنَا * مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أَوْ وَائِلِ

فنصب ' بلغ' »[54]؛ و'بلِّغ' فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب (أنت) العائد على (راكبا)، والأصل في إعرابه السكون، وهذا خروج عن القاعدة النحوية، وسلامة الكلام ما أحدث خللا في انسجام الكلمة داخل السياق التركيبي.

- كما عاب قول "لبيد":« *تراك أمكنة إذا لم أرضها * أو يرتبطْ بعض النفوس حمامها* فسكن 'يرتبط'، ولا عمل فيها للمْ »[55]؛ لأن أداة الجزم 'لم' جازمة لفعل واحد، وحذفها عن الفعل الثاني غير جائز في عرف اللغة.
- ومما عده من الأغاليط التغيير في أبنية الألفاظ بالحذف على غير قياس نحوي، من ذلك ما أخذه على "طرفة" في قوله:«*قد رفع الفخ فماذا تحذري* ، فحذف النون»[56]؛حذف "طرفة" النون في 'تحذري' والأصل فيها الثبوت 'تحذرين' لأنها من الأفعال الخمسة، ولم يرد في التركيب عذر نحوي لهذا الحذف كأدوات أو حروف للنصب أو الجزم.

الملاحظ على هذه الأمثلة التي عرضها "الجرجاني" في سياق أغاليط الشعراء وما أنكره عليهم من مآخذ نحوية عدها خروجا عن قواعد اللغة المعيارية، أنه اكتفى فيها ببيان موضع

الخطأ والإشارة إليه بتغيير الحركة الإعرابية للكلمة أو تغيير بنيتها بواسطة الحذف الذي لم يراع فيه قانون الإعراب، ولم يشر إلى خصوصية اللغة الشعرية في تعاملها مع الاستعمالات اللغوية، وضرورات هذا الاستعمال؛ من أغراض بلاغية كالتعجب ولفت الانتباه والتأكيد، أو لأغراض فنية الهدف منها إقامة القافية واستقامة الوزن، أو ما يرتبط بالشاعر من مقاصد ودلالات للحذف أو تغيير الحركة الإعرابية مما يحتمل تسويغ هذه الأخطاء.

ففي الوقت الذي عد فيه "الجرجاني" مآخذ النحويين على "المتنبي" نوعا من التضييق على الشاعر، مارس هو هذا التضييق على غيره من الشعراء، واتخذ من ذلك سبيلا للدفاع عن "المتنبي" و تسويغ ما أخذ عليه من أغاليط في الجانب النحوي.

- ومن أمثلة ذلك: « ما أنكره عليه أهل العلم واستضعفوه في قوله:

*جللا كما بي فليك التبريح * أغناء ذا الرشإ الأغنّ الشيح*[57]

فقال أهل الإعراب: حذف النون من 'تكن' إذا استقبلتها اللام خطأ، لأنها تتحرك إلى الكسر، وإنما تحذف استخفافا إذا سكنت»[58]؛ فلا يجوز حذف النون من 'تكن' إذا سبقها حرف الجر 'اللام' فالأصل فيها الجر بالكسرة، والحذف لا يكون إلا في حالة تسكينها وسببه التخفيف كما ورد في قوله تعالى:﴿ **يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ** ﴾[59]،

وقوله تعالى: ﴿**قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا** ﴾[60]؛ ففي هذه الآيات حذفت نون 'يكن' للتخفيف، لأنها جاءت ساكنة مسبوقة بأداة الجزم 'لم'، مع أنها لم تستقبل الألف واللام، وهذا ما ذهب إليه الخصم، والتخفيف رخصة لكنها لا تغني عن الأصل فيها وهو الإثبات كقوله تعالى:﴿**وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ**

وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾[61]؛ فقد جاءت في هذه الآية على أصلها لأنها في موضع لم يستدع الحذف لتخفيف الكلام، كما أن أحكام التجويد التي تخص النون الساكنة تعطي فضاء آخر من الرخص كالإدغام والإظهار الذين يقابلان الحذف والثبوت.

أما رد المحتج عن "المتنبي" فقوله: « لعمري إن وجه الكلام ما ذكرتم، لكن ضرورة الشعر تجيز حذف النون مع الألف واللام، وقد حكاه "أبو زيد" عن العرب في كتابه المعروف بكتاب النوادر، وأنشد فيه "لحسين بن عُرفطة":

*لم يك الحق سوى أن هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر*

وأبو زيد ثقة، والرواية عن العرب حجة»[62]؛ فقد أجاز المحتج مثل هذا الاستعمال بمرجع سماعي حكمت فيه الضرورة بحذف النون لالتقائها بالألف واللام، وهذا ما خطّأه أهل الإعراب كما جاء في خطاب الخصم.

وبالعودة إلى النص القرآني نقف عند قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾**﴾[63]، وقوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا**﴾[64]؛ففي هذه الآيات لم تحذف نون 'يكن' مع استقبالها للام لأنها متحركة إلى الكسر، وهذا ما ذهب إليه خصم "المتنبي" فيما أخذ عليه من قبل.

واللافت للانتباه في هذا النص، الذي أورده "الجرجاني" اتفاق الخصمين في الرأي؛ فإن كان الخصم يقر بجواز حذف نون 'تكن' في حالة تسكينها فحسب من باب التخفيف، فإن

المحتج صادق على ذلك بالقسم 'لعمري'، ثم قدم هذا المحتج حجة سماعية تجيز حذف النون مع الألف واللام فيما يأتي بعدها (التبريح/ الحق)، لكن الملاحظ أن الفعل 'يكن' في بيت "حسين بن عرفطة" مسبوق بأداة الجزم 'لمْ' ما جعل الحذف فيه جائزا للتخفيف لأن النون فيه ساكنة، وهذا ما أشار إليه الخصمان بالاتفاق، وهذا طعن في حجة المحتج عن "المتنبي"، بل غدت حجة ضده؛ تؤكد ما أخذ عليه وإن كان من باب الضرورة فإن العلة غير صحيحة، كما أن نون 'تكن' و'يكن' في البيتين تتحرك إلى الكسر إذا استقبلتها الألف واللام، فلا يجوز الحذف في هذه الحالة، وبالتالي تبقى هذه الحجة سماعية، قائمة على الضرورة الشعرية، كما وردت عند "أبي زيد" في كتابه.

والملاحظ على خطاب "القاضي الجرجاني" أنه اكتفى في دفاعه عن "المتنبي" بذكر رأي المحتج على ما أخذ عليه، هذا الذي اعتمد على الضرورة الشعرية وما ورد في كلام العرب كمثال وحجة لهذا الاستعمال.

- ومما أنكر على "المتنبي" قوله:

إِذَا ظَفِرَتْ مِنْكَ العُيُونُ بِنَظْرَةٍ * أَثَابَ بِهَا مُعْيِي المَطِيِّ وَرَازِمُه[65]

« فزعموا أن كلام العرب: ثاب جسم فلان: رجع لقوته بعد المرض، وهذا "أبو زيد" يروي عن العرب: أثاب الرجل إذا ثاب إليه جسمه، وقد حكاه عنه "أبو عبيد" في الغريب المصنف، وحكى غيره ثاب وأثاب بمعنى واحد»[66]؛ "فالجرجاني" لا يرى في زيادة "المتنبي" لألف في 'أثاب' عيبا يؤخذ عليه، لأنها لا تخل بالمعنى وهي محكية عن العرب بالصيغتين (ثاب / أثاب) بمعنى صحة الجسم وقوته بعد المرض[67]، وقد استند "الجرجاني" في دفاعه إلى مصدر السماع، الذي يغني عن غيره من المقاييس والمصادر، وهو حجة كافية لا تحتاج إلى المناقشة والاحتجاج بغيرها.

وإن كانوا قد عابوا على "أبي الطيب" هذا الاستعمال، فقد ورد عند غيره ما هو أفظع مثل ما أخذه "القاضي الجرجاني" على "ذي الخرق الطُّهوي" في قوله:

« يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل »[68]؛فما ورد عند "الطهوي" في تعريف الفعل بالألف واللام 'اليجدع' من الاستعمالات المنحرفة عن اللغة المعيارية وخرق لقواعدها النحوية التي تتعلق بالفعل؛ حيث أراد معنى 'الذي يجدع، وحمار مجدع: مقطوع الأذن'[69]، وكان بإمكانه استعمال صيغة اسم المفعول 'المجدع' فيستقيم له الكلام والوزن، وإن غير حركة الروي فرخصته الضرورة؛ التي يراها "أبو بكر بن السراج" من أقبح الضرورات في قوله –تعليقا على هذا البيت"-: « لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا، وهو من أقبح ضرورات الشعر »[70]؛ فتكون بذلك، زيادة الألف واللام للفعل 'يجدع'، على غير مصدر صحيح ولا علّة صائبة، أثقل وأسوء من زيادة ألف للفعل 'ثاب' عند "المتنبي" بمرجعية السماع، لأن فيه خروجا عن القاعدة إلى اللاقاعدة بقلب الاسم فعلا عن طريق تغيير بنية اللفظ.

وبناء على ذلك عدّ "القاضي الجرجاني" ذلك مبالغة في النقد وتتبع الأخطاء لا تستدعي الوقوف عندها بالمناقشة والرد عليها بالاحتجاج، ومن ناحية أخرى رأى أن مثل هذه الوقفة تعد انشغالا عن منهجه في التوسط؛ الذي أراد من خلاله الوقوف على المشتبهات من الأمور التي تحمل على الالتباس وتستدعي المناقشة والتحليل حتى يبين ما للشاعر مما عليه، تتضح هذه الرؤية في قوله: « ولو عرجنا على كل معترض وأصغينا لكل قائل لامتد بنا القول ولأعجزنا كثرة الخصم عن امتحان الشهادات، وشغلنا باتصال الدعوى عن التوسط، وإنما يقصد بالكشف ما يشتبه، ويتوسط في الأمر الذي يشكل ويلتبس، ونصون كتابنا عن سخيف الاعتراض، كما نصونه عن ضعيف الانفصال»[71]؛ فهو يسعى إلى كشف ما هو مشتبه، لذلك استبعد ما وصفه بالاعتراض السخيف من خصوم "المتنبي" الذين يسعون في الطعن في شعره بتتبع أبسط أخطائه وهفواته، بهدف إسقاطه كهدف يغنيهم عن الإحاطة بالأسباب والعلل اللغوية والشعرية، ويكتفون لذلك بالمقارنة مع بعض الآراء والأبيات الشعرية لغيره، ومما جاء في كلام العرب دون اعتماد ما جاء في كلامهم من اختيارات متنوعة لاستعمال واحد قد تكون نتيجة لأسباب التوسع، كالسماع مثلا.

كما أن الاهتمام بآراء الخصوم على كثرتهم، مما أدرجه ضمن الاعتراضات السخيفة وإن كان تحريا للشمول والإحاطة بكل ما أخذ وأنكر من شعر "المتنبي"؛ سيشغله عن التوسط

ويتغير منهجه وغايته إلى السعي إلى إعجاز هؤلاء، وإغفاله عن إثبات شعرية "المتنبي" من عدمها والتوسط من خلاله للنص الشعري عن طريق التوسط في مذهبه عند القدماء والمحدثين.

- وكما تعرض "الجرجاني" للأخطاء النحوية التي لحقت الأفعال، عرض لما لحق الأسماء منها.

ومن أمثلة ذلك؛ ما عابه على شاعر أنشد "المفضل" قوله:

«كَانَتْ عَجُوزًا عَمَّرَتْ زَمَانَنَا * وَهِيَ تَرَى سَبِّهَا إِحْسَانَا

تَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالعَيْنَانَا

ففتح النون من 'العينانا'»[72]، والأصل فيها الكسر، ويقصد بفتح النون التغيير في بنية الكلمة بإضافة الألف الذي استدعى الفتحة، التي لا تعتمد كحركة إعرابية، فلفظة'عينان' منصوبة بالياء لأنها مثنى 'عينين'، فالتزم الألف فيها على الرغم من كونها مفعولا به، ويبدو أنه أتى بذلك لضرورة انسجام القافية والروي (إحسانا/عينانا)، وقد استند في تأكيد ذلك على تعليق "ابن هشام" على هذا البيت بقوله: « إنه شعر مصنوع»[73]؛ الغرض منه إتمام القافية دون مراعاة استقامة الكلام وسلامة اللغة فيه.

- كما عاب على "امرئ القيس" قوله:«**كَأَنَّ ثَبِيرًا مِنْ عَرَانِينَ وَبْلَة * كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ**

فخفض 'مزملا' ، وهو وصف كبير»[74]؛ فالأصل فيها النصب لأنها صفة لكبير.

ومما أورده تعقيبا على هذا البيت قوله: « تأول النحاة لخفضه فقالوا: إنه على الجوار مثل قولهم: هذا جحر ضب خرب (بكسر خرب) »[75]؛ لأن الأصل في 'خرب' الرفع لأنها خبر للمبتدأ 'جحر'، لكن النحاة أولوا كسرها بالجوار لاسم مجرور فحملت محمله، وهذا مصدر قياسي أقره النحاة لكن "القاضي الجرجاني" يرى فيه خطأ ينكر حضوره لدى الشاعر، لذا عابه على "امرئ القيس"، ودليل ذلك أنه لم يأخذ بتأويل النحاة في ذلك.

- ومما أخذ على "المتنبي" حول الأسماء ما ورد في قوله:

ليس إلاك يا علي همام * سيفه دون عرضه مسلول[76]

وقوله: **لم تر من نادمت إلاكا * لا لسوى ودّك لي ذاك**[77]

« فأنكروا اتصال الضمير بإلا، وحق الضمير أن ينفصل عنها، وبذلك جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا** ﴿٦٧﴾﴾[78]، وهو الظاهر في قياس النحو، والمشهور عن العرب، وقد روى الفراء بيتا عن العرب احتج به أبو الطيب واحتذى عليه:

فَمَا بُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * أَلاّ يُجَاوِرَنَا إِلاّكِ دَيّارُ

وأنا أرى أن لا يطالب الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربي منقول عن ثقة وناهيك بالفراء »[79]؛ فبعد إلا يرد الضمير المنفصل، لذا أخذ على "المتنبي" هذا الاستعمال، وقد ورد مجيء الضمير المنفصل بعد إلا في القرآن الكريم في الآية التي عرضها "الجرجاني" كمثال، كما وردت متصلة في الشعر، كالبيت الشعري الذي احتج به "المتنبي" واحتذاه، وعد ذلك من قياس النحو؛ و"الجرجاني" يرى أن هذا المصدر السماعي خير دليل على صحة واستقامة ما جاء في بيت "المتنبي"، لأنه منقول عن ثقة من علماء النحو وهو "الفراء"، وهو اعتراف باتباع المصدر الثاني من مصادر أخذ اللغة؛ القياس النحوي؛ فاكتملت الحجة في رأي "القاضي الجرجاني" بعد أن اكتملت لديه آراء الخصوم واحتجاج "المتنبي".

- كما كانت له بعض التطبيقات النحوية حول عيوب الحروف والأدوات:

ونقف من ذلك عند مثال رأينا فيه من الأهمية ما يغني عن غيره؛ فما أخذه "الجرجاني" على "المتنبي" كثرة استعماله لاسم الإشارة 'ذا':« وهو أكثر الشعراء استعمالا لذا التي هي للإشارة، وهي ضعيفة في صنعة الشعر، دالة على التكلف، وربما وافقت موضعا يليق بها، فاكتست قبولا»[80]؛ هو يرى إذن أن اسم الإشارة 'ذا' من الاستعمالات الضعيفة في الشعر، فهي توحي بالتكلف، لكنه ليس حكما مطلقا لأن استحسانها أو إنكارها متعلق بملاءمتها للموضع الذي تشغله.

ومن مواضع إنكارها في شعر "المتنبي" ما أورده "الجرجاني" من أمثلة نذكر منها على سبيل التمثيل قوله:

قَدْ بَلَغتَ الَّذِي أَرَدت مِنَ البر * وَمِنْ حَقِّ ذَا الشَّرِيفِ عَلَيْكَا
وَإِذَا لَمْ تَسْر إِلَى الدَّارِ فِي وَقْتِ * ـك ذَا خفت أَنْ تَسِير إِلَيْكَا[81]
وقوله:عَنْ ذَا الَّذِي حَرَّمَ اللُّيُوثَ كَمَالُهُ * يُنْسِي الفَرِيسَةَ خَوْفَهُ بِجَمَالِهِ[82]

يقول "القاضي الجرجاني" معلقا على هذه الأبيات: « فهو –كما تراه- سخافة وضعفا، ولو تصفحت شعره لوجدت فيه أضعاف ما ذكره من هذه الإشارة، وأنت لا تجد منها في عدة دواوين جاهلية حرفا، والمحدثون أكثر استعانة بها، لكن في الفرط والندرة، أو على سبيل الغلط والفلتة»[83]؛ إن "القاضي الجرجاني" في نصه هذا ينكر على "المتنبي" وغيره من الشعراء المحدثين كثرة استعمال اسم الإشارة، وعد الإفراط فيه عيبا وضعفا، بل وسخافة تفقد الشعر قوته ورونقه، على خلاف الشعراء الجاهليين الذين يخلو شعرهم من هذا الاستعمال، وإن وجد اسم الإشارة في دواوينهم فهو على سبيل الغلط والفلتة؛ حتى شكل ذلك فرقا بين المذهبين في القوة والضعف، في الطبع والتكلف، وبالعودة إلى شعر "المتنبي" في الأمثلة السابقة؛ يظهر تردد اسم الإشارة 'ذا' بشكل لافت، وقد تكرر في بعضها مرتين في البيت الواحد؛ ما أسهم في قبحه وثقله وتعقيده.

وتستوقفنا نظرة "القاضي الجرجاني" في نصه السابق في مقارنته بين النص الشعري القديم والحديث في استعمال اسم الإشارة؛ لتوحي بتميز خطابه بالتوسط للنص الشعري دون الاعتداد بمذهب دون آخر، فهو يرى في كليهما من سمات أدائية ترتقي بالنص الشعري إلى مصاف الجودة؛ حيث فضل الشعر الجاهلي على الحديث في هذا الاستعمال، وعده من سمات ضعف ورداءة الشعر المحدث بخروجه عن النمط القديم، من التفريط إلى الإفراط والتكلف في صنعة الشعر، هذا وقد أقر من قبل في نص سابق بالاعتذار لما ورد في شعر المحدثين من أخطاء لا تسيء لشعرهم، إذا ما قورن بشعر القدماء الذين لا تخلو دواوينهم من مثل هذه الأخطاء؛ ويبدو أن "القاضي الجرجاني" اتخذ من ذلك سبيلا للتوسط "للمتنبي" من جهة، وللنص الشعري قديمه وحديثه كل حسب سياقاته الحضارية والمعرفية من جهة ثانية.

بناء على ما تقدم يمكننا القول:إنّ المكون اللغوي للنص الشعري، أخذ حيّزاً من عناية النقاد فأكثروا من صفاته باحثين عن الجانب الجمالي ، لذا كان الحرص النقدي منصبا على دراسة هذا المكون من ناحية مقاييسه ومعاييرها، وفي محاولة لذلك، كان الشعر مادة لدراساتهم وممارستهم النقدية في حدود لغته وما تتميز به من ناحية الأداء والاستعمال، و"القاضي الجرجاني" واحد من هؤلاء النقاد؛ فقد حرص في وساطته على الإلمام بهذه الحدود متوسطا في ذلك بين القديم والحديث، ومما لاحظناه في خطابه التطبيقي خلال ممارسته النقدية في كشف معالم لغة الشعر، وما تتسم به من خصوصية، أنه حاول الإلمام بمختلف الجوانب والاتجاهات التي تدرس الأداء اللغوي من معجم وصرف ونحو.

الهوامـش و المراجـــع

[1]- أحمد بن عثمان رحماني: النقد التطبيقي " الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري"، ص243.

[2]- عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ج4، ص 378.

[3]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، دط، دت،ص181.

[4]- المصدر نفسه، ص24.

[5]- أبو الطيب المتنبي: ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، 1983م، ص395 / عوابس: الخيل كالحة لما أصابها من الجهد، المناطق: جمع منطقة: ما يشد بها الوسط.

[6]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص466.

[7]– المصدر نفسه، ص467/ غرار: انقطاع الدرة، تعطى أحيانا وتمنع أحيانا.

[8]- المصدر نفسه، ص467، وينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج6، ص262.

[9]- عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، ج3، ص 65.

[10]- ديوان المتنبي، ص98.

[11]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص461.

[12]– محمد عبد الرحمن شعيب: المتنبي بين ناقديه "في القديم والحديث"، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1964م، ص53.

*- بالعودة إلى لسان العرب لم نجد للفظ موضعا ضمن مادة المعجم.

[13]– عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، ج1، ص 241.

[14]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص461

[15]- المصدر نفسه، ص462.

[16]- المصدر نفسه، ص462

[17]- المصدر نفسه، ص461.

**- الدشت: الصحراء.

[18]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص461.

[19]- المصدر نفسه، ص 36/ تمرمر: تتمايل، حليه: زينته.

[20]- أحمد عثمان رحماني: النقد التطبيقي "الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري"،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص253.

[21]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص36.

[22]- أحمد عثمان رحماني: النقد التطبيقي الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري، ص253.

[23]- المرجع نفسه، ص281.

[24]- المرجع نفسه، ص281، نقلا عن: ابن وهب: البرهان في وجوه البيان، ص104.

[25]- ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر،دط،دت، ج2، ص267.

[26]- ديوان المتنبي، ص37، وقد ورد بلفظ 'القناعة'.

[27]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه،ص462.

[28]-المصدر نفسه، ص462.

[29]- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ج8، ص297.

[30]- الفيروزآبادي: القاموس المحيط ، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان ، ط 8 ، 2005م، ص756.

[31]- عبد الرحمن شعيب:المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث،مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط1 ، 1992م، ص64.

[32]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه،ص62.

[33]- المصدر نفسه، ص62.

[34]- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص766.
[35]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص349.
[36]- ديوان المتنبي، ص31.
[37]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص450.
[38]- الكهف، 2.
[39]- هود،1.
[40]- ابن منظور: لسان العرب، ج13، ص383.
[41]- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص1230.
[42]- ينظر: القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص450.
[43]- المصدر نفسه، ص451.
[44]- ينظر: المصدر نفسه، ص456.
[45]- المصدر نفسه، ص455.
[46]- المصدر نفسه، ص455.
[47]- الكهف، 76.
[48]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص454.
[49]- المصدر نفسه، ص452.
[50]- محمد عبد الله جبر: الأسلوب والنحو "دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظاهرات النحوية"، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 1988م، ص15.
[51]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص4.
[52]- المصدر نفسه، ص4.
[53]- أحمد عثمان رحماني: النقد التطبيقي الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري، ص321.
[54]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص5.
[55]- المصدر نفسه، ص5.

[56]– المصدر نفسه، ص5.
[57]- ديوان المتنبي، ص66./التبريح: الجهد والأذى، الرشأ: ولد الظبية
[58]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص441.
[59]- لقمان، 16.
[60]- مريم، 9.
[61]- النساء، من الآية 113.
[62]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص441.
[63]– النساء، 137.
[64]– النساء، 38
[65]- ديوان المتنبي، ص257./ الرازم: الذي سقط من الإعياء
[66]– القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص440.
[67]- ينظر: عبد الرحمن البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، ج4، ص49.
[68]– القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص6.
[69]- ينظر: المصدر نفسه، ص6، وينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص41.
[70]- ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص41.
[71]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص440.
[72]- المصدر نفسه، ص7.
[73]- المصدر نفسه، ص7.
[74]- المصدر نفسه، ص8/ ثبير: جبل، العرانين: الأوائل، بجاد: كساء قطط من أكسية الأعراب.
[75]- المصدر نفسه، ص 8.
[76]- ديوان المتنبي، ص431
[77]- المصدر نفسه، ص154.
[78]- الإسراء، من الآية67.

[79]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص457
[80]- المصدر نفسه، ص95.
[81]- ديوان المتنبي، ص219.
[82]- المصدر نفسه، ص 285.
[83]- القاضي الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص97.